



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

13 نيسان (أبريل) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

البنك الدولي يرحب بعجزا في موازنة الكويت 6.4 في المئة



الكويت عجزاً في موازنة الحساب الجاري بواقع 6.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجزاً في التوازن المالي بـ25.6 في المئة من الناتج. وأظهر تقرير البنك الذي حمل عنوان «كيف يمكن للشغافية أن تساعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أنه في حال بقاء أسعار النفط أقل بـ48 في المئة من مستويات 2019، فإن الكويت التي تمثل فيها صادرات النفط 43 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، يتوقع أن تشهد تراجعاً في الدخل الحقيقي بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر (صحيفة الرأي الكويتية، بتصرف)

توقع البنك الدولي أن يساعد الإنفاق العام القوي ونمو الائتمان على تعزيز النمو غير النفطي لدولة الكويت على المدى المتوسط. ووفقاً للتقرير فإن الانهيار الحاد في أسعار النفط منذ مارس (آذار) الماضي وببطء النمو العالمي بسبب جائحة كورونا سيتم تعويضهما من الاحتياطات المالية، وذلك على حساب الاستدامة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، مبيناً أن ذلك يؤكد الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات في المالية العامة وأخرى هيكلية لتنويع الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن النفط، مع دعم نشاط القطاع الخاص وإرساء الأسس لنموذج نمو أكثر استدامة. وتوقع البنك الدولي ألا تشهد الكويت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام الحالي، مع ترجيحه بنمو 1.7 في المئة خلال 2021، فيما قدر البنك أن تسجل

■ The World Bank Expects a Kuwaiti Budget Deficit of 6.4 percent

The World Bank expected that strong public spending and credit growth will help boost the non-oil growth of Kuwait in the medium term.

According to the report, the sharp collapse in oil prices since last March and the slow global growth due to the Corona pandemic will be compensated from financial reserves, at the expense of sustainability and diversification of economic activities, indicating that this confirms the need to implement reforms in public finance and other structural to diversify economic activities away from oil, along with supporting private sector activity and laying the foundations for a more sustainable growth model.

The World Bank expected Kuwait not to see real GDP growth this year, with a weighted growth of 1.7 percent during 2021, while the Bank estimated that Kuwait would record a current account budget deficit of 6.4 percent of GDP, and a fiscal balance deficit of 25.6 percent of the output.

The bank's report, titled "MENA Economic Update: How Transparency Can Help the Middle East and North Africa," showed that if oil prices remain 48 percent lower than 2019 levels, Kuwait, where oil exports account for 43 percent of GDP, is expected to witness a decline in its real income by about 20 percent of GDP.

Source (Al-Rai Newspaper-Kuwait, Edited)

ارتفاع طفيف للصادرات المصرية

سجل إجمالي الصادرات المصرية خلال شهر يناير (كانون الثاني) الماضي نحو ملياري و481 مليون دولار من إجمالي حجم التجارة خلال هذا الشهر، مقابل ملياري و442 مليون دولار خلال الشهر ذاته من عام 2019.

وبحسب بيانات رسمية صادر عن الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، شملت تلك الصادرات على وجه التحديد كلا من الوقود، والقطن الخام، والمواد الخام، والسلع نصف مصنعة، والسلع تامة الصنع.

ويبلغ إجمالي الصادرات المصرية من الوقود نحو 520 مليون دولار، يليه الصادرات المصرية من القطن الخام وبلغت 16 مليوناً، أما بالنسبة للمواد الخام فقد بلغت نحو 192 مليون دولار في يناير الماضي، مقابل 254 مليوناً في الشهر المماثل من عام 2019، بتراجع بلغ نحو 62 مليوناً. وبالنسبة للسلع نصف مصنعة فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت نحو 631



مليون دولار، مقابل 564 مليوناً خلال الشهر ذاته من عام 2019، بزيادة بلغت 66 مليون دولار، بالإضافة إلى صادرات السلع تامة الصنع حيث بلغت نحو مليار و120 مليون دولار، مقابل مليار و41 مليوناً في فترة المقارنة المذكورة، بزيادة 79 مليوناً.

في المقابل، بلغ إجمالي الواردات من حجم التجارة في يناير الماضي نحو 5 مليارات و316 مليون دولار، موزعة بين الوقود وبلغ 936 مليوناً، ثم المواد الخام بنحو 724 مليوناً، والسلع الوسيطة بقيمة

مليار و702 مليون دولار، والسلع الاستثمارية بقيمة 705 ملايين دولار، والسلع الاستهلاكية المعمرة بقيمة 447 مليون دولار، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة بقيمة 799 مليون دولار.

المصدر (موقع اليوم السابع الإخباري، بتصرف)

A Slight Increase in Egyptian Exports

The total Egyptian exports during the month of last January recorded about two billion and 481 million dollars of the total trade volume during January, compared to two billion and 442 million dollars during the same month in 2019.

According to official data issued by the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, those exports specifically included fuel, raw cotton, raw materials, semi-manufactured goods and finished goods.

Total Egyptian exports of fuel amounted to about 520 million dollars, followed by Egyptian exports of raw cotton, which amounted to 16 million. As for raw materials, they amounted to about 192 million dollars last January, compared to 254 million in the same month of 2019, representing a decline of about 62 million.

As for semi-manufactured goods, they recorded a remarkable

increase, reaching about 631 million dollars, compared to 564 million during the same month in 2019, an increase of 66 million dollars, in addition to exports of finished goods, which amounted to about one billion and 120 million dollars, compared to one billion and 41 million in the said comparison period, an increase of 79 million.

On the other hand, total imports of trade volume reached about 5 billion and 316 million dollars last January, distributed between fuel and 936 million, then raw materials by about 724 million, intermediate goods worth one billion and 702 million dollars, investment goods of 705 million dollars, and durable consumer goods worth of \$447 million, and non-durable consumer goods worth of \$799 million.

Source (Youm7 News website, Edited)

تحالف "أوبك بلس" يتوصل لاتفاق تاريخي بشأن إنتاج النفط

توصل تحالف أوبك بلس، الذي يضم أعضاء المنظمة، ودولاً من خارجها أبرزها روسيا، إلى اتفاق بالإجماع على أكبر خفض من نوعه لإنتاج النفط في تاريخ إنتاج الخام العالمي.

وفي هذا الإطار كشف وزير النفط الكويتي، خالد الفاضل، بتغريدة له على "تويتر" أن "الاتفاق تم على خفض ما يقارب 10 ملايين برميل يومياً ابتداء من أول مايو (أيار) 2020".

ويقضي اتفاق تحالف أوبك بلس، بخفض الإنتاج نحو 9.7 مليون برميل يومياً بحلول مايو المقبل، مع الحديث عن حل وسط مع المكسيك، وذلك في اجتماع تحالف أوبك+.

وأمل وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أن يوافق كبار منتجي النفط على اتفاق خفض الإنتاج العالمي ويوقعونه خلال الأيام المقبلة. موضحاً أن الأمر سيستغرق



إلى نهاية هذا العام على الأقل ليتحسن وضع السوق. وأوضح أن الولايات المتحدة مستعدة لخفض إنتاجها النفطي 2-3 ملايين برميل يومياً. وأمل أن تؤدي المحادثات مع الولايات المتحدة إلى استعادة الثقة المتبادلة، مما يؤدي إلى استمرار حوار الطاقة.

وكانت السعودية أجلت قرار تسعير صادراتها من الخام للمرة الثالثة مع دخول محادثات لتأمين اتفاق بين المنتجين العالميين لخفض مشترك غير مسبوق، ومن المتوقع أن تعلن أرامكو عن سعر الخام لشهر

مايو اليوم الاثنين بعد أن كان من المفترض أن يتم إصدار أسعار البيع الرسمية في الخامس من أبريل.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

The "OPEC Plus" Coalition Reaches a Historic Agreement on Oil Production

The OPEC Plus coalition, which includes members of the organization, and countries from outside it, most notably Russia, reached an unanimously agreement on the largest reduction of its kind for oil production in the history of global crude production.

In this context, Kuwaiti Oil Minister, Khaled Al-Fadil, revealed in a tweet that "an agreement was reached to reduce approximately 10 million barrels per day, starting from the first of May (2020)."

The OPEC+ coalition agreement, will lead to cut production by about 9.7 million barrels per day by next May, while talking about a compromise with Mexico, at the OPEC + meeting.

Russian Energy Minister Alexander Novak hoped that the major oil producers would agree and sign the agreement to cut global

production in the coming days, adding that it will take at least the end of this year for the market situation to improve.

He explained that the United States is ready to reduce its oil production by 2-3 million barrels per day, hoping that talks with the United States would restore mutual trust, which would lead to continued energy dialogue.

Saudi Arabia had postponed the decision of pricing its crude exports for the third time with entering talks to secure an agreement between the global producers for an unprecedented joint cut. Aramco is expected to announce the price of crude for May today after it was supposed to issue the official selling prices on the fifth of April.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)



■ قرارات وحفزة للمركزية السعودي للمحافظة على استقرار الاقتصاد والنسواق

التوظيف وهي كما يلي:

1. برنامج تأجيل الدفعات Deferred Payments program إيداع مبلغ يصل إلى (30) مليار ريال لصالح البنوك وشركات التمويل، مقابل تأجيلها لتحصيل مستحقاتها لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر من تاريخه.
2. برنامج تمويل الإقراض Funding for Lending Program إيداع مبلغ يصل إلى (13.2) مليار ريال للتمويل الميسر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عن طريق منح قروض من البنوك وشركات التمويل.
3. برنامج دعم ضمانات التمويل Loan Guarantee Program تحمّلت مؤسسة النقد رسوم "كفالات" الصادرة عن برنامج كفالة بمبلغ يصل إلى (6) مليارات ريال لصالح البنوك وشركات التمويل، لإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف ضمانات تمويل القروض (كفالة) بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض لتلك المنشآت، ودعم التوسع في التمويل.

المصدر (صحيفة الشرق الاوسط، بتصرف)

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) عدة قرارات، هدفت إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد والأسواق وتخفيف أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، مما يسهم في تعزيز متانة الاقتصاد وبنائه وملاءته المالية، وحماية مكونات الاقتصاد الوطني من كبرى الشركات إلى الشركات المتوسطة والصغيرة وصولاً إلى المشاريع الناشئة في قطاعات الأعمال، وهي التي لو تأثرت في تلك التبعات لخرج الكثير منها من الأسواق ولكانت التبعات مؤثرة على المجتمع ومكوناته.

وجاءت القرارات الداعمة مواكبة للاحتياجات التي تخص الأفراد المتعاملين مع النظام المالي، التي تساهم في الحفاظ على سلامة تعاملاتهم، وحمايتهم من آثار هذه الأزمة. وكانت مؤسسة النقد قد قدمت حزمة من المبادرات بقيمة (50 مليار ريال) بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات الجوهرية لدعم شركات ومؤسسات القطاع الخاص ودعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يتكون البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية، تهدف إلى تخفيف أعباء تذبذبات التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع، وتمكينه من النمو خلال الفترة القادمة، والمحافظة على استمرارية

■ Motivating Decisions by the Saudi Central Bank to Maintain the Economy and Markets Stability

The Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) issued several decisions aimed at preserving the stability of the economy and markets and mitigating the impact of the new Corona virus (Covid 19), which contributes to enhancing the economy's durability, proves its financial resilience and solvency, and protects the components of the national economy from major companies to medium and small companies and up to the emerging projects in the business sectors, which, if affected by those consequences, many of them will be exited from the markets, and the consequences would have an impact on society and its components.

The supporting decisions came in line with the needs of individuals dealing with the financial system, which contribute to maintaining the integrity of their dealings, and protecting them from the effects of this crisis.

The Monetary Agency has presented a package of initiatives worth (50 billion riyals) in addition to issuing many fundamental decisions to support companies and institutions of the private sector and support the financing of small and medium enterprises,

as the program consists of three basic elements, aiming to reduce the burden of fluctuations in cash flows and support the capital involved in this sector, to enable it to grow during the coming period, and to maintain continuity of employment are as follows:

1. Deferred Payments Program Depositing an amount of (30) billion riyals for the benefit of banks and financing companies, in exchange for postponing them to collect their dues with small and medium enterprises for a period of six months from its date.
2. Funding for Lending Program, depositing an amount of (13.2) billion riyals for soft financing for small and medium enterprises, by granting loans from banks and financing companies.
3. Loan Guarantee Program: SAMA incurred "guarantee" fees issued by the Kafala program for an amount of (6) billion riyals for the benefit of banks and finance companies to exempt small and medium-sized institutions from the costs of loan financing guarantees (Kafala) in order to contribute to reducing the cost of lending to these facilities, and supporting the expansion of financing.

Source (Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

خطة اصلاحية للحكومة اللبنانية لا تلتظ إعادة هيكلة القطاع المصرفي

عالمية، أي ما يعرف بشركة audit، بعد التوافق عليها، وتكون مهمتها مراقبة كيفية إخراج الأموال من لبنان والتدقيق بها".

جدير بالذكر أنّ الخطة الاصلاحية التي تعكف الحكومة اللبنانية على دراستها، تشير الى رسوم إضافية تشمل إيرادات كبار الموظفين والرسوم على الفوائد للودائع الكبيرة، والضريبة على القيمة المضافة على السلع الفاخرة، وعلى البنزين من خلال تثبيت سعره على 25 الف ليرة للصفحة،

وعلى المازوت بإضافة 1000 ليرة على الصفحة.

المصدر (صحيفة الجمهورية اللبنانية، بتصرف)



أكد وزير المالية اللبناني غازي وزني أن "إعادة هيكلة القطاع المصرفي، تحت عنوان الحفاظ على أموال المودعين، لن تبدأ قبل إتمام المرحلة الأولى"، موضحاً أن "كل ما يحكى عن hair-cut غير دقيق، وهو يحتاج إلى قانون، وبالتالي لم تتطرق له الحكومة، لا من قريب ولا من بعيد".

وبشأن كيفية تطبيق المرحلة الأولى، ولا سيما ما يتعلق منها باسترداد الأموال المنهوبة، شدد وزني على أن استعادة هذه الأموال، لن تتم إلا عبر وضع قوانين جديدة، وعبر مطالبة المصرف المركزي بلوائح الأموال المشبوهة، التي خرجت من لبنان"

وكشف أن "الحكومة ستختار خلال الأسبوع الحالي، شركة تدقيق مالي

■ A Reform Plan by the Lebanese Government Which Overlooks Restructuring of the Banking Sector

Lebanese Finance Minister Ghazi Wazni confirmed that "the restructuring of the banking sector, under the title of preserving depositors' money, will not begin before the completion of the first stage," explaining that "everything that is said about the haircut is inaccurate, and it needs a law, and therefore the government did not address it, neither near nor far. "

And on how to implement the first stage, especially with regard to recovering the stolen money, Wazni stressed that the recovery of these funds will only take place through the development of new laws, and by requiring the central bank to suspicious money regulations, which came out of Lebanon.

He revealed that "the government will choose, during the current week, an international financial audit company, what is known as an audit company, after agreeing to it, and its task will be to monitor and audit how the money was moved out of Lebanon."

It is worth noting that the reform plan that the Lebanese government is studying is indicating additional fees that include the revenues of senior employees and fees on interest for large deposits, and the value-added tax on luxury goods, and on gasoline by fixing its price on 25 thousand pounds, and diesel by adding 1000 LL on its price.

Source: (Al-Jumhuriya Newspaper-Lebanon, Edited)

